Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Ave. NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

تحيي المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب

منذ ثمانية عشر عاما، خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة 26 يونيو ليكون اليوم الدولي للتضامن مع ضحايا التعذيب. وبينما يتوقف المجتمع الدولي للتفكير في ضحايا المعاملة اللاإنسانية عن طريق التعذيب، فإن المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تلتزم بالدعم الكامل لهؤلاء الضحايا وإنهاء الإفلات من العقاب للمتورطين في التعذيب. كما تعرب المنظمة عن بالغ قلقها إزاء استمرار استخدام أساليب التعذيب من قبل حكومة البحرين وتدعو للتحقيق بشكل كامل وسريع في جميع مزاعم التعذيب.

بعد الاحتجاجات السلمية في البحرين في عام 2011، اعتقل الآلاف من المتظاهرين من قبل قوات الأمن لممارسة حقوقهم في حرية التعبير. أثناء احتجازهم، الكثير من هؤلاء الأفراد تعرضوا للتعذيب، غالباً في محاولة للحصول على اعترافات بالإكراه. وقد حققت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وهي هيئة كلفت من قبل ملك البحرين لاقتراح توصيات بإصلاحات استجابةً لحركة 2011، في ما يقارب من 600 في مزاعم التعذيب، وأكدت أن العديد من الوفيات كانت نتيجة للتعذيب. تشمل الحالات البارزة من 2011 تعذيب أصحاب المهن الطبية الذين عالجوا المحتجين الجرحى، مثل الدكتورة رولا الصفار والدكتورة فاطمة حاجي. كما تم تعذيب كبار الشخصيات السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان مثل الشيخ محمد حبيب المقداد، وحسن مشيمع، وعبد الهادي الخواجة في محاولة لثني الشعب البحريني من ممارسة حقه في تكوين الجمعيات والتجمع.

قال حسين عبدالله الرئيس التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين "يجب التنصل من أي شكل من الأشكال التعذيب بصورة قاطعة ويجب بذل جهود لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون أعمال التعذيب في البحرين." وأضاف "استخدام التعذيب لإسكات الناشطين والصحفيين يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، ويزداد سوءاً بسبب استمرار الإفلات من العقاب لأولئك الذين قاموا بتعذيب المواطنين البحرينيين. يجب معاقبة أولئك المتورطون بأقصى حد للقانون، ويجب تعويض ضحايا هذه الجرائم البشعة لما تعرضول له من سوء المعاملة."

وعلى الرغم من وعود حكومة البحرين في التحقيق في مزاعم التعذيب وإنهاء الإفلات من العقاب، لا زالت هذه الانتهاكات مستمرة حتى يومنا هذا. حيث أن نظام العدالة البحريني معيب ويعطي باستمرار مجرمي التعذيب مخرجاً. أحد أكثر الأنماط إثارة للقلق هو تخفيض الأحكام أو العفو عن قوات الأمن الذين أدينوا بتعذيب السجناء.

قال عبدالله "يجب معالجة استمرار عدم المساءلة في البحرين من قبل المجتمع الدولي." أضاف "يجب على حكومة البحرين التوقف فوراً من ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة واتخاذ الاتهامات بممارسة التعذيب من قبل قوات الأمن على محمل الجد. حيث تبين حالات التعذيب كحالة رولا الصفار وعبد الهادي الخواجة جوهرية عدم مصداقية الإصلاح في البلاد. كما يجب عكس الأحكام المقلقة المخففة لأولئك الذين يرتكبون أعمال التعذيب، ويجب على حكومة البحرين أن تبدي التزاماً لإجراء تحقيق كامل في مزاعم التعذيب وتوجيه الاتهامات للمسؤولين عنها بحسب القانون."